نفقات التجهيز ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2000–2020

Capital Expenditures and their Role in Enhancing Growth in Algeria during the period 2000-2020

بن مهدي مراد[1] ، تحانوت خيرة [2] / Ben Mahdi Mourad[1] , Tahanout kheira [2]

[1]جامعة لونيسي علي البليدة 2، **mahdimourad@hotmail.fr**

[2]جامعة لونيسي علي البليدة 2، **tahanout33@gmail.com**

تاريخ الاستلام: 17 /2025/10 تاريخ القبول: 18 /2025/12 تاريخ النشر: 31 /2025/12

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور نفقات التجهيز في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر ، مع التركيز على البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر ،و اعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مختلف البيانات المتعلقة بنفقات التجهيز و معدل نمو الاقتصادي

توصلت الدراسة الى ان نفقات التجهيز كان له اثار إجابيه على النمو الاقتصادي، الا ان ذلك غير كافي إذ أصبح معدل النمو الاقتصادي يتعلق بحجم الانفاق وهذا الاخير يتعلق مباشرة بتقلبات اسعار البترول، مما يجعل من ارتفاع او انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الجزائر عبارة عن نتيجة حتمية لارتفاع او انخفاض اسعار البترول الخاضعة للعوامل خارجية غير قابلة للتحكم بها .

كلمات مفتاحية: نفقات التجهيز ، نمو الاقتصادي ، أسعار البترول ، البرامج التنموية

تصنيف JEL: E22، O40، Q41، O20.

Abstract: Through this study, we aim to shed light on the role of equipment expenditures in promoting economic growth in Algeria, with a focus on the development programs adopted by Algeria. We relied on the descriptive analytical approach to analyze various data related to equipment expenditures and the economic growth rate.

The study concluded that equipment expenditures had a positive impact on economic growth, but this is not sufficient, as the rate of economic growth has become dependent on the size of spending, and the latter is directly related to fluctuations in oil prices. This makes the rise or fall in the rate of economic growth in Algeria an inevitable result of fluctuations in oil prices.

Keywords: Equipment expenditures, economic growth, oil prices, development programs

Jel Classification Codes:E22 ،O40،Q41،O20.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en lumière le rôle des dépenses d'équipement dans la croissance économique en Algérie, en mettant l'accent sur les programmes de développement adoptés par le pays. Nous avons utilisé une approche analytique descriptive pour analyser diverses données relatives aux dépenses d'équipement et au taux de croissance économique.

L'étude conclut que les dépenses d'équipement ont un impact positif sur la croissance économique, mais cela n'est pas suffisant, car le taux de croissance économique dépend désormais du montant des dépenses, et ce dernier est directement lié aux fluctuations des prix du pétrole. De ce fait, la hausse ou la baisse du taux de croissance économique en Algérie est une conséquence inévitable des fluctuations des prix du pétrole.

Mots-clés : Dépenses en équipement, croissance économique, prix du pétrole, programmes de développement

Codes de classification de Jel:**E22 ،O40،Q41،O20.**

المؤلف المرسل: بن مهدي مراد ، الإيميل: mahdimourad@hotmail.fr

1.مقدمة:

لطالما عملت الدول المتخلفة جاهدتا على ركوب مسار التنمية الاقتصادية الشاملة اخذتنا في ذلك العبرة و التجربة من الدول الأكثر تقدما و التي سبقتها في مجال الإصلاح و تطبيق النظريات الاقتصادية لتصل الى ما وصلت اليه اليوم من تقدم حضاري و اقتصادي انعكس جليا في بلوغ الرفاهية لأفراد المجتمع ، و تعد الانفاق العام من الركائز الأساسية التي اعتمدتها هذه الدول في بعث و انعاش اقتصادها معتمدين في ذلك على تطبيق ما تم التطرق له في ادبيات النظرية الكينزية التي إشارة الى ان زيادة الانفاق العام للدولة يخلق زيادة في الطلب الكلي الفعال مما يؤدي الى على زيادته العرض الكلي ، الامر الذي يبعث مشاريع استثمارية جديدة تخلق فرص عمل و تشجع انشاء مؤسسات المناولة و هذا ما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي في البلاد

و تعد الجزائر من الدول التي تعتمد هي الأخرى على الانفاق العام في توجيه اقتصادها و تعزيز انتاجيته و مردوديته و هذا باعتبار ان الجزائر بلد نفطي بالدرجة الأولى إذ تمثل عائدات صادرات النفط الجزء الأكبر من الإيرادات التي تبنا على أساسها الميزانية العامة للدولة ، و بالأخذ بأن أسعار النفط لا يمكن التحكم بها فهي تتقلب وفق لظروف الخارجية بقيت ارادات الجزائر تشهد تتقلب هي الأخرى وفقا لظروف خارجية ، و بما ان الإيرادات العامة هي الممول لنفقات العامة كانت السياسات الانفاقية في الجزائر تشهد تأرجحا بين سياسة انتعاش و سياسة تقشف .

لقد ادركت الدولة الجزائرية ضرورة توجه نفقاتها العامة عموما و نفقات التجهيز خصوصا نحو المجالات الخالقة للثروة من اجل رفع معدلات النمو و هذا نظرا الى ان نفقات التجهيز تمثل أساس تحقيق الانتاجية و زيادة مردودة الاقتصادية للبلاد ، فقامت بتسطير العديد من البرامج التنموية طول العقدين الماضيين من اجل بلوغ هذا الهدف

و بما ان نفقات التجهيز تعد الجزء الأساسي من الانفاق العام المخصص لخلق الثروة و بعث المشاريع الاستثمارية منجه ،و سعي الدولة الجزائرية من تخصيص اغلفة مالية ضخمة لانفاق العام من اجل رفع معدل النمو الاقتصادي تأتي إشكالية بحثنا المتمثلة في :

ما هو دور نفقات التجهيز في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2000-2020

1.2 فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- تشكل نفقات التجهيز الجزء الاكبر من حجم الانفاق العام في الجزائر
- عملت الجزائر على بعث العديد من البرامج التنمية خلال فترة 2000-2020 وهذا لتدارك الاختلالات التنمية من جهة واستغلال فرصة تحسن الإيرادات من جهة أخرى
- تعرف نفقات التجهيز في الجزائر زيادة بشكل متذبذب مما ينعكس على تطور معدل النمو الاقتصادي.

3.1 أهدف الدراسة :

جاءت هذه الدراسة تحقيقا لجملة من الأهداف نذكر منها:

- التعريف بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي
- ابراز مدى تطور نفقات التجهيز في الجزائر
- اظهار مدى تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية في الجزائر
- إظهار العلاقة بين تطور نفقات التجهيز و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

4.1 منهج الدراسة :

للإجابة على إشكالية البحث التي اخذت تحليلي قمنا باستخدام المنهج الوصفي من خلال التطرق الى لاطار النظري للإنفاق العام و النمو الاقتصادي ،كما استعملنا الاحصائيات المتعلقة نفقات التجهيز ،برامج التنموية و معدل النمو الاقتصادي لتحليل و معرفة العلاقة بين نفقات التجهيز و نمو الاقتصادي

2.الاطار النظري للأنفاق العام و النمو الاقتصادي:

1.2 الانفاق العام

1.1.2مفهوم الانفاق العام

تعمل الدول على تحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال العديد من الأدوات و التي من أهمها الأنفاق العام لذا تعددت التعاريف الخاصة به

التعريف الأول: "يعرف الانفاق العام بأنه مبلغا نقديا يكون لهدف منه اشباع حاجة عامة و يتم إخراجه من خزانة الدولة "(محمد، 2010)

التعريف الثاني:" مدى تكفل الدولة بالمصاريف العمومية و هو ما يعكس حجم تدخل الدولة في السياسة الاقتصادية ."(عايب، 2010)

التعريف الثالث :"هو غلاف مالي نصت عليه السلطة التشريعية لتتكفل الهيئات الحكومية بإنفاقه بما يحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المسطرة " (سليمان، 2000)

و من التعاريف السابقة يمكن استخراج خصائص الانفاق العام التالية :

- الانفاق العام له تعبير نقدي أي يجب ان يتم إنفاقه نقدا
- الانفاق العام يتم صرفه من قبل الهيئات و السلطات العمومية
- الانفاق العام يجب ان يشبع الحاجات العامة للمجتمع
- الانفاق العام يتم اقراره من قبل السلطة التشريعية

2.1.2 تقسيم الأنفاق العام في الجزائر

تقسيم النفقات العامة في الجزائر يقسم الانفاق العام في الجزائر حسب المادة 23 من القانون رقم 84-17 إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز

- **نفقات التسيير**

هي النفقات التي تسمح بتسيير نشاطات مختلف القطاعات في الدولة و هي تضمن استمرار تغطيت اعباء سير المصالح الحكومية من الناحية الادارية ،فهي موجهة من اجل تغطيت اعباء الادارات والمصالح العمومية، أي أن مهمتها تتضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية

- **نفقات التجهيز**

وهي نفقات تهدف الى زيادة انتاجية الاقتصاد الوطني فهي ذات طابع استثماري بالدرجة الاولى و بالتالي فهي نفقات تسعى الدولة من خلال توزيعها على مختلف القطاعات الى خلق الثروة و هذا بخلق مشاريع استثمارية متنوعة يتم تمويلها من خلال خزينة الدولة .

وتدون نفقات التجهيز في الجزائر وفقا لما يلي:

-العناوين:

حسب المادة 35 من القانون رقم 84-17 توزع النفقات التجهيز حسب العناوين وفقا للشكل التالي :

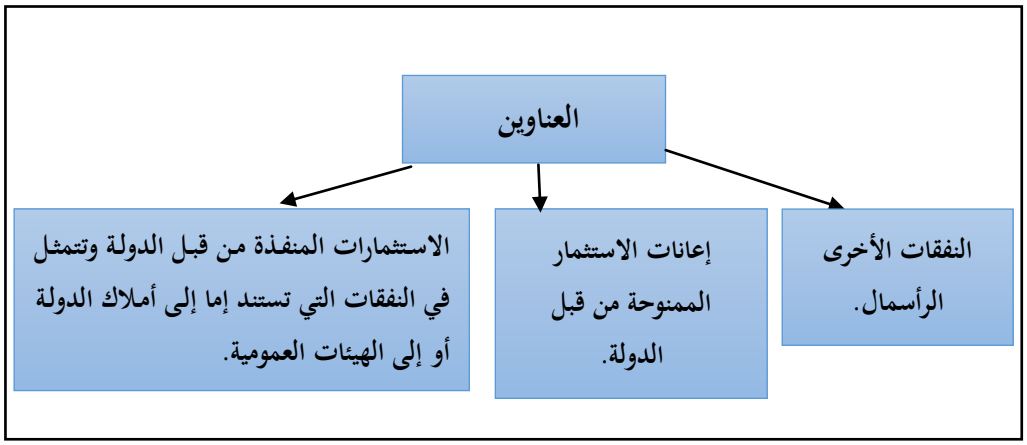

المصدر : من أعداد الباحثين اعتمادا على الجريدة الرسمية رقم 28 المؤرخة بتاريخ 10 جويلية 1984

- **القطاعات:** تعد نفقات التجهيز و يتم تخصيص غلاف مالي لكل قطاع اذ يوجد 10 قطاعات هي : البنية الاساسية ، معدات التجهيز ، مخططات التنموية للبلديات ، ، الري و الفلاحة ، الخدمات ذات الطابع الانتاجي ، التكوين و التربية ، منشئات الصناعية ،البنية الاساسية الادارية و الاقتصادية ، الطاقة و المناجم ، المحروقات

- **المواد و الفصول** :يتم تقسيم نفقات التجهيز الى مواد و فصول و هذا حسب النشاطات لتكون اكثر مصداقية و دقة ، حيث نجد كل عملية إنفاقيه مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة.(دراوسي، 2005)

2-2 النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من اهم الأهداف التي تسعى الدول للوصول اليها ،لذا اهتم الاقتصاديون بهذا الموضوع فقدموا العديد من التعاريف و خصائص

1.2.2 تعريف النمو الاقتصادي : يمكن تعريف النمو الاقتصادي على انه " كل ما ينتج عن زيادة الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية من زيادة في القدرة الإنتاجية لاقتصاد البلاد " ، (قدور، 2013)و من بين التعاريف الأخرى نجد " هو رفع الدخل الكالي و الناتج الكلي و ما ينتج عنه من تحسن مستوى المعيشة للأفراد من خلال زيادة في متوسط دخل الافراد ."(النباتي، 2015)

كما نجد من عرفه "هو مدى قدرت اقتصاد أي دولة على خلق الثروة و توفير الخدمات و السلع خلال مدة زمنية محدد ".(زكريا، 2014)

و من التعريفات السابقة يمكن استخراج تحديد خصائص النمو الاقتصادي في النقاط التالي :(مقران، 2011)

- ان الدول التي لها معدل نمو مرتفع تكون أكثر امانا ، فالنمو الاقتصادي يؤدي الى تعزيز الثقة بين الحكومات و الشعوب مما يزيد من قوتها و امنها .
- الحد من ظاهرة البطالة و هذا بخلق فرص عمل جديد و من خلال المشاريع الاقتصادية في مختلف القطاعات.
- تخفيض من معدل التضخم من خلال توفير السلع و الخدمات و هذا ما يؤدي الى تراجع أسعارها .
- يساهم النمو الاقتصادي في الإعادة توزيع الدخل علة الافراد ممات يؤدي الى تحسن الظروف المعيشية و الوصول الى مستوى الرفاهية الاجتماعية .
- أن زيادة النمو الاقتصادي لأي بلد سيؤدي الى جذب الاستثمارات الأجنبية من جهة و تشجيع بعث مشاريع استثمارية محلية جديدة .

2.2.2 معوقات التي تواجه النمو الاقتصادي :تواجه الدول العديد من المشاكل و معوقات لتحقيق النمو الاقتصادي نذكر منها: (الغناي، 2010)

غياب جهاز اداري قوي قائم على كفاءة عالية التكوين الامر الذي يعطل توجه مؤسسات الدولة بالطريقة الصحيحة القادرة على خلق الثروة وتحقيق الأهداف العامة للبلاد

- انخفاض متوسط الدخل للإفرادي وانخفاض القدرة الشرائية يؤدي الى ضعف طلب الافراد على السلع والخدمات وهذا ما ينعكس سلبا على العرض الكلي وقدرة الإنتاجية للدولة مما يشكل عائق امام تحقيق النمو الاقتصادي.
- العقوبات الدولية التي تفرض على بعض الدول من قبل الدول الكبرى في العالم وما ينعكس عنها من عدم القدرة على توفير بعض المواد الأولية الضرورية في العملية الإنتاجية إضافة الى عدم القدرة على الحصول على قروض من المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي الا بشروط قاسية
- عدم توفر الامن والاستقرار السياسي في بعض الدول مما يؤدي الى هجرت رؤوس الأموال الى الخارج وعدم جاذبية هذه الدول للاستثمار الأجنبي مما يقلل من فرص تحقيق النمو الاقتصادي

3.نفقات التجهيز وتأثيرها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

تعد نفقات التجهيز من بين اقسام النفقات العامة في الجزائر الأكثر أهمية في خلق الثروة باعتبارها موجهة لبعث الاستثمارات و رفع الإنتاجية و مردودية الاقتصادية

1.3 تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال فترة 2000-2020

الجدول رقم 1تطور الانفاق العام ونفقات التجهيز في الجزائر خلال فترة 2000-2020الوحدة: مليار دج

السنة	الانفاق العام	نفقات التجهيز	نسبة نمو نفقات التجهيز(%)	نسبة نفقات التجهيز الى إجمالي الانفاق(%)
2000	1178.1	339.2	-	28.81%
2001	1321	522.4	54%	39.54%
2002	1550.6	575	10.06%	37.09%
2003	1690.2	568.1	-1.2%	33.61%
2004	1891.8	640.7	12.77%	33.86%
2005	2052	806.9	25.94%	38.51%
2006	2453	1015.1	25.8%	41.14%
2007	3108.5	1434.6	41.32%	47.3%
2008	4191	1973.3	37.55%	47.08%
2009	4246.3	1946.3	-1.3%	45.83%
2010	4512.8	1807.9	-0.71%	41.07%
2011	5853.6	1974.4	9.2%	33.72%
2012	7169.9	2275.5	15.25%	32.23%
2013	6024.1	1887.8	-17.03%	30.2%
2014	6995.7	2501.4	32.5%	35.75%
2015	7656.3	3039.3	21.5%	39.96%
2016	7297.5	2711.9	-10.77%	37.18%
2017	7389.3	2631.5	-2.96%	35.61%
2018	7726.3	2605,4	-0.99%	33.72%
2019	8557.2	2846,4	9.25%	33.26%
2020	7373.7	1893,5	33.4%	25.67%

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادنا على الجريدة الرسمية للسنوات 2000-2020

يبين الجدول الاهتمام الكبير الذي توليه السلطات في الجزائر برصد مبالغ مالية ضخمة لا لنفاق العام باعتباره أحد اهم الادوات المتاحة والفعالة لدعم القطاعات المنتجة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية و الشاملة ، إذ تضاعف

الانفاق العام من 1178.1 مليار دينار جزائري سنة 2000 الى7373.7مليار دينار جزائري سنة 2020 إي ما يقارب الزيادة بسبعة اضعاف ، و كانت نفقات التجهيز طيلة 20 سنة (محل الدراسة) لا تتجاوز 50 % من حجم الانفاق العام الكلي إذ لم تتجاوز 40 % خلال اغلب سنوات الدراسة فمثلا سنة 2017 مثلت نفقات التجهيز فقط 35.61% و هذا ما يبين ان نفقات التسيير تستحوذ على الجزء الأكبر من نفقات العامة ما يعكس الطابع الاجتماعي للدولة .

2.3أقسام نفقات التجهيز: تركزت نفقات التجهيز في الجزائر حول المجالات الخاصة بتحسين المحيط المعيشي للسكان و هذا من خلال دعم مختلف القطاعات من سكن ، بنية تحتية ، تنمية اقتصادية تحسين الخدمات العمومية و الشكل التالي يبين مختلف مكونات النفقات الاستثمارية في الجزائر خلال فترة 2000-2020

شكل رقم 2 : هيكل نفقات الاستثمارية في الجزائلر خلال فترة 2000–2020

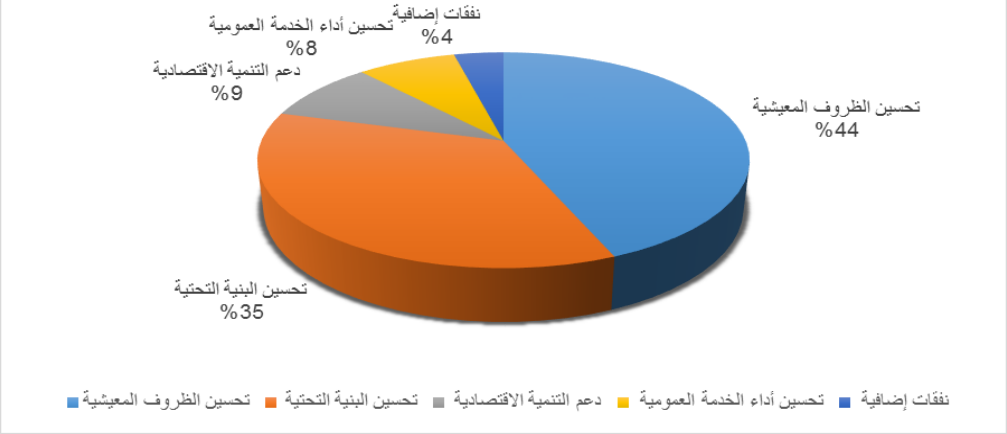

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على برامج البرامج الخماسية و تقارير بنك الجزائر لفترة (2000–2020)

من الشكل يتبين بان الدولة الجزائرية خصصت الجزء الأكبر من نفقات الاستثمارية لدعم و تحسين الظروف المعيشية للسكان و ترميم و تجديد البنية التحتية الكفيلة بتشجيع الاستثمار، حيث استحوذا هذين المجالين ما يقارب 80% من الغلاف المالي للأنفاق الاستثماري في الجزائر خلال فترة الدراسة ، و سعت الجزائر في تحسين معيشة السكان الى توفير السكن و توفير الخدمات صحية مجانية ، إضافة الى دعم التعليم في كل اطواره و ضمان مجانيته للمواطن ، كم ركزة الدولة على دعم الشباب من خلال صيانة و بناء مراكز التكوين المهني و دور الثقافة و التشجيع على الرياضة من الهواية الى الاحتراف ، كما عملت الدولة على إعادة الاعتبار للبنية التحتية في عموم التراب الوطني من خلال شق الطرقات جديدة و ترميم القديمة منها كون ان الطرقات تمثل عصب الاقتصاد في أي دولة فكان مشروع الطريق السيار شرق غرب الذي ربط الموانئ القديمة و الجديدة منها بالمطارات المعاد تهيئتها ليتشكل نسيج اقتصادي جديد مشجع على الاستثمار

كما أولت الدولة اهتماما بتطوير وضمان جودة الخدمة العمومية الإدارية وهدا بتقريب الإدارة من المواطن بإنشاء العديد من الفروع البلدية وتبسيط الإجراءات تفاديا لمشكل البيروقراطية، وجاءت كل هذه المجهدات من اجل تحقيق وتقديم دعم اخر للتنمية الاقتصادية في مختلف مجالاتها الصناعية، الخدماتية، تجارية والفلاحية .

3.3 برامج الانفاق الاستثمار خلال فترة 2000-2020

قامت الجزائر بالعديد من البرامج التنموية خلال فترة 200-2020 بدأ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وصولا الى البرنامج الخماسي (2015-2019)

1.3.3: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

- **التعريف بالبرنامج**: جاء برنامج الانعاش الاقتصادي كأول برنامج اقتصادي عرفته الجزائر من حيث مدته والغلاف المالي الكبير المخصص له إذ عملت الدولة على استثمار مبلغ مالي قدر بـ 525 مليار دينار جزائري في 4 سنوات من اجل الوصول الى معدل نمو يقارب 6 % ، و توزع المبلغ المخصص لهذا البرنامج على خمس محاور كبرى

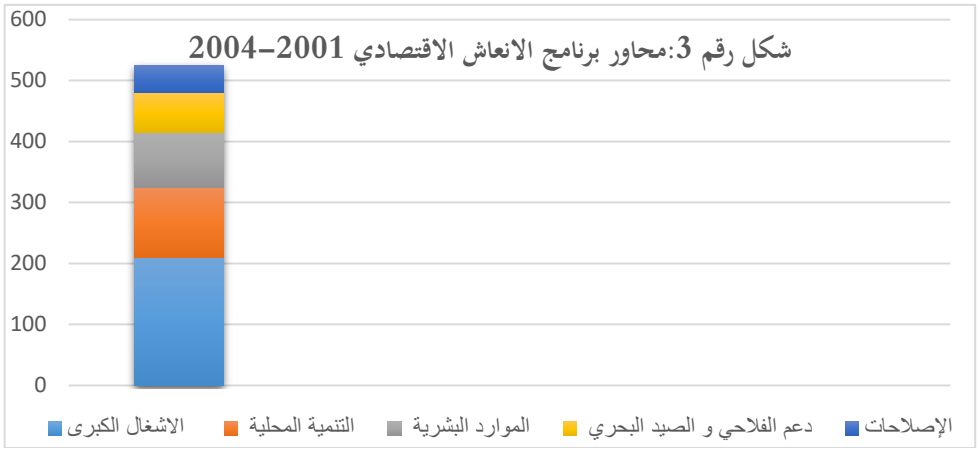

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على قانون المالية التكميلي لسنة2001

يبين الشكل مدى أهمية الاشغال الكبر في الخطة التنموية التي اعتمدتها الدولة و هدا من خلال بناء بنية تحتية تكون ركيزة لبناء اقتصاد قوي و متكامل إذ بلغ الغلاف المالي الموجه لها 210 مليار دج ، و 114 مليار دج لدعم التنمية المحلية لتكون هناك نهضة اقتصادية شاملة ، اذ تعد التنمية المحلية عماد التنمية الاقتصادية في أي بلد، كما خصص مبلغ مالي معتبر لكل من دعم تأطير الموارد البشرية و دعم الفلاحة و دعم الإصلاحات بلغت على التوالي 90.2 مليار دج، 65.4 مليار دج و 45 مليار دج .

- **انعكاس برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 على النمو الاقتصادي في الجزائر**

يبين الجدول التالي معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2001-2004

الجدول رقم 2 : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلا فترة 2001–2004

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الاقتصادي	2.6	5.4	6.5	4.5

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للفترة 2001–2004

من خلال الجدول يتبين ان معدل النمو الاقتصادي في الجزائر انتقل من 2.6 % سنة 2001 الى 5.4 سنة 2002 وهذا ما يعكس حجم الأثر الذي انتجه بداية تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي إذ خصصت اغلفة مالية ضخمة في بداية البرنامج للنهوض بالاقتصاد الوطني و هدا ما انعكس ايض على سنة 2003إذ بقي معدل النمو الاقتصادي في ارتفاع ليبلغ 6.5% وهو اعلى معدل نمو حقق خلال ، لينخفض هذا المعدل سنة 2004 الى 4.5% و يعود سبب انخفاضه الى الوصول لنهاية البرنامج .

- **تطور معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال فترة 2001-2004**

قصد تحليل معمق لنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2004 قمنا بإعداد الشكل رقم 4 الذي يظهر تطور معدلات النمو القطاعية .

شكل رقم 4 : تطور معدلات النمو القطاعية خلال فترة 2001-2004

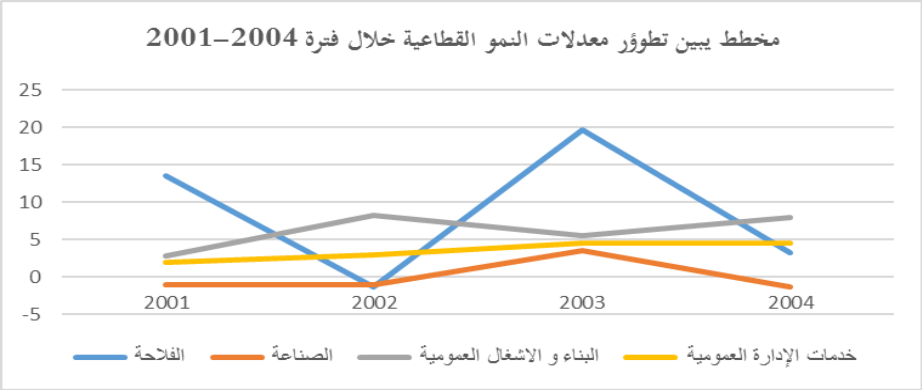

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للفترة 2001-2004

من خلال الشكل أعلاه يتبين ان معدل نمو قطاع البناء و الاشغال العمومية عرف تطور كبير حيث بلغ سنة 2001 2.8%، ليصل الى 8 % سنة 2004 و هذا ما يعكس الأهمية التي اولاها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لقطاع البناء و الاشغال العمومية و هذا من اجل تطوير البنية لتحتية المهترئة جراء العشرية السوداء ، فيما بقى قطاع الصناعة في أغلب سنوات الدراسة دون الصفر حيث سجل معدلات نمو سالبة تتراوح ما بين 1%-سنة 2000 الى 1.3%- سنة 2004 وهدا ما يعكس ضعف القطاع الصناعي في الجزائر رغم محاولات الدولة النهوض بهاذ القطاع ، أما قطاع الخدمات الإدارية العمومية فعرفة معدلات النمو فيها مسار تصاعدي من 2%سنة 2001 الى 4.5% سنة 2004 وهدا راجع الى الاغلفة المالية المعتبرة التي خصصتها الدولة في مجال دعم و تحسين جودة الخدمات العمومية و تقريبها من المواطن

2.3.3 البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

- **التعريف بالبرنامج** : من اجل استكمال المشاريع التي تم البداء فيها في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 أقر برنامج جديد سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو بغلاف مالي هو الاضخم في تاريخ الجزائر الحديث إذا رصد له 4202.7 مليار دج وزعت على خمس محاور

شكل رقم 5 : محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

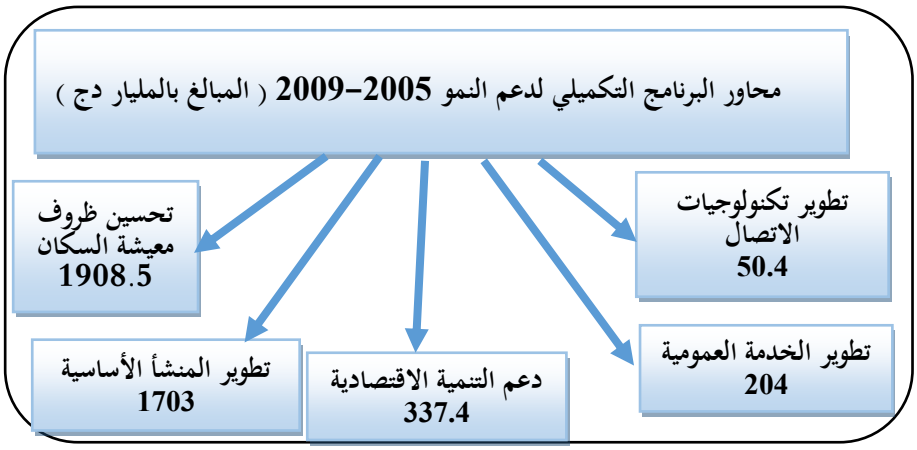

المصدر : من اعداد الباحثين اعتماد عل البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول(http://www.premier-ministre.gov.dz/)

من الشكل يتبين ان الدولة تعتبر تحسين ظروف معيشة السكان من الاولويات إذ خصصت لهذا الغرض مبلغ مالي قدره 1908.5 مليار دج ، في حين خصصت 1703 مليار دج لتطوير المنشآت الاساسية و هذا من خلال دعم البنية التحتية ، كما عملت الدولة على دعم التنمية الاقتصادية بمبلغ مالي قدره 337.4 مليار دج ، و نظرا للتطور الحضري و التكنلوجي

الذي عرفه العالم عملت الدولة على مرافقة هذا التطور اذ وفرت مبلغ قدره 50.4 مليار دج لدعم الاتصال و تكنلوجيات المعلومات

- **انعكاس برنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 على النمو الاقتصادي في الجزائر**

يبين الجدول التالي معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2005-2009

الجدول رقم 3 : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلا فترة 2005–2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي	5.4	2.9	3.1	2.5	1.2

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للفترة 2005–2009

من الجدول البياني يتبين أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر عرف تراجعا حيث قدر سنة 2005 بـ 5.4 % لينخفض بنسبة 2.5 %سنة 2006 ليعود للارتفاع بشكل طفيف سنة 2007 ليصل الى 3.1 % ، ويعود للانخفاض خلال سني 2008 و 2009 ليبلغ ادنى معدل سنة 2009 بـ 1.2 % و هذا راجع الى انخفاض أسعار البترول نظرا لتراجع الطلب على المحروقات نتيجة الازمة المالية التي شهدها العالم نهاية سنة 2007 و ما انجر عنها من ركود في الاقتصاد العالمي .

- **تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال فترة 2005-2009**

من اجل تحليل اكثر دقة لمعدل النمو الاقتصادي خلال فترة 2005-2009 قمنا بإعداد الشكل رقم 6 الذي يظهر تطور معدلات النمو القطاعية .

شكل رقم 6 : تطور معدلات النمو القطاعية خلال فترة 2005–2009

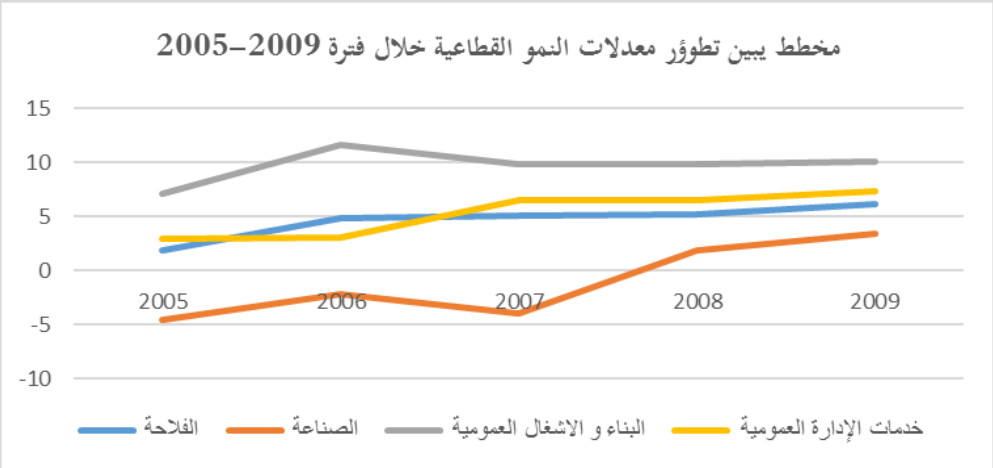

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للفترة 2005–2009

من الشكل أعلاه يتبين ان معدل نمو قطاع البناء و الاشغال العمومية هو الأكبر اد بلغ سنة 2005نسبة 7.1% ليصل سنة 2009 الى 10.1% و هذا راجع الى استكمال ما بدئته الدولة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حيث ركزت جهودها على بناء و صيانة و تطوير البنية التحتية باعتبارها الشريان الأساسي للتنمية الاقتصادية ، كما عرف خدمات الإدارة العمومية تطور كبير في معدل نموها اذ بلغ 7.4% سنة 2009 بعدما كان 3% سنة 2005 ، اما قطاع الفلاحة فقط عرف نموا معتبرا خلال هذه الفترة حيث بلغ معدل نمو في قطاع الفلاحة سنة 2005 نسبة 1.9% ليصل سنة 2009 الى 6.2 % و هذا ما يبين ان الدولة عمل على تطوير هذا القطاع خلال هذا البرنامج ، فحين عرفت الصناعة نموا ملحوظا خلال هذا البرنامج اذا

سجلت معدل نمو قدر بـ3.4% سنة 2009 بعدما كانت تسجل معدلات سالبة خلال سنوت 2007,2006,2005 وهذا التطور يعود الى الاغلفة المالية التي رصدتها الدولة من اجل تحسين إنتاجية و مردودية هذا القطاع خلال هذا البرنامج .

3.3.3 برنامج توطيد النمو (2010-2014)

- **التعريف بالبرنامج :** بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة فبي تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، اقرت برنامجا خماسيا جديد خصص منه 130 مليار دولار لتنفيذ المشاريع المتبقية من البرنامج السابق وحوالي 155 مليار دولار للبرنامج 2010-2014 (برنامج توطيد النمو) و الذي قسم الى ستة محاور كبرى يمكن توضيحها في الشكل التالي:

شكل رقم 7: المحاور برنامج توطيد النمو 2010–2014

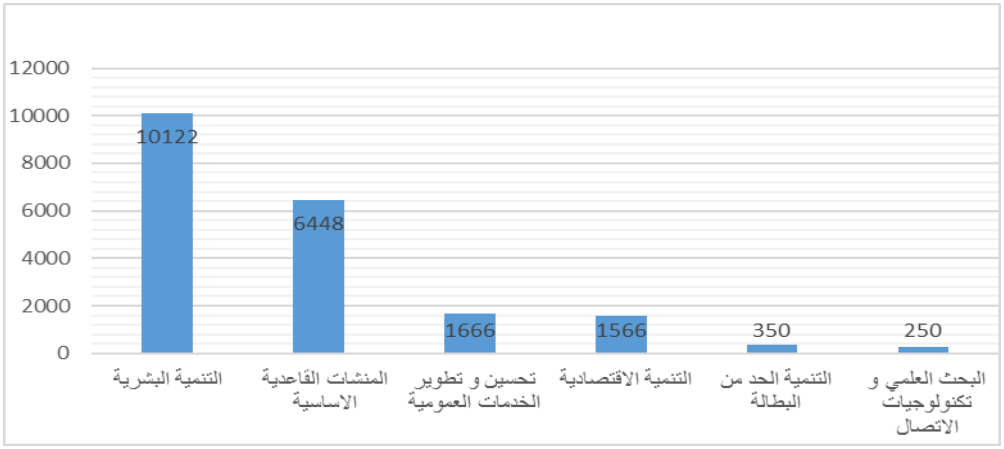

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للفترة 2010–2014

من خلال الشكل أعلاه يتبين ان هذا البرنامج جاء مركزا على راس المال البشري باعتباره الركيزة الأساسية لتطوير الاقتصاد ،اذ خصص مبلغ مالي قدر ب 10122 مليار دج لدعم التنمية البشرية ، كما جاء هذا البرنامج بهدف استكمال المشاريع الكبرى التي تم البدء فيها في البرنامج السابق مركزا على استكمال و تنفيذ مشاريع جديدة خاصة بالبنية التحتية بغلاف مالي قدره 6448 مليار دج ، كما خصص مبلغ مالي لكل من تحسين الخدمات العمومية و التنمية الاقتصادية قدر ب 1666 مليار دج و 1566 مليار دج على التوالي ، و في اطار اظهار الدعم الإضافي للشباب خصص مبلغ 350 مليار دج للحد من البطالة بخلق مناصب شغل مستحدثة، كما تم دعم تكنولوجيات الاتصال بمبلغ 250 مليار دج

- **انعكاس برنامج توطيد النمو 2010-2014 على النمو الاقتصادي في الجزائر**

يبين الجدول التالي معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2010-2014

الجدول رقم 4:تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلا فترة 2010–2014

السنوات	2010	1011	1012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي	4.8	3	2.4	2.6	4.1

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للفترة 2010–2014

يوضح الجدول أن معدل النمو الاقتصادي سجل اعلى معدل له سنة 2010 و هي سنة الانطلاق في هذا البرنامج اذ سجل معدل نمو قدر بـ 4.8% و هدا نظرا للانطلاق في العديد من المشاريع التنموية التي تم ادراجها ضمن هدا البرنامج ليبدا معدل النمو في التراجع خلال السنوات الثلاث التي تليها و يعود ذلك الى انتشار الفساد و نهب المال العام و سوء التسيير و البيروقراطية اد صنفت المنظمة العالمية للشفافية الجزائر من اكثر الدول فسادا في العالم ، ليتحسن معدل النمو في السنة الأخيرة من البرنامج و يبلغ 4.1 % سنة 2014

- **تطور معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال فترة 2010-2014**

قصد تحليل معدل النمو الاقتصادي بشكل اكثر دقة خلال فترة 2010-2014 قمنا بإعداد الشكل رقم 8 الذي يظهر تطور معدلات النمو القطاعية .

شكل رقم 8 : تطور معدلات النمو القطاعية خلال فترة 2010–2014

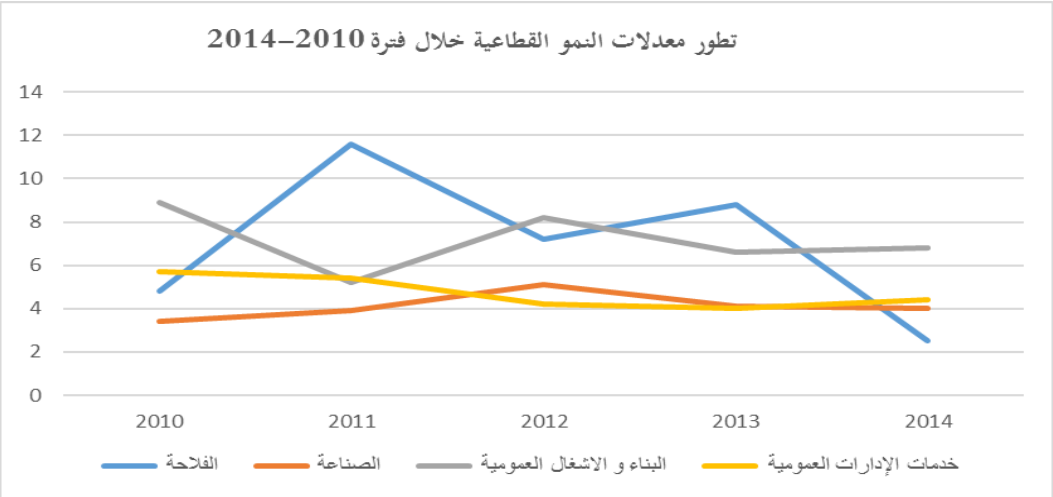

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للفترة 2010–2014

من الشكل أعلاه يتجلى ان معدل نمو في قطاع البناء والاشغال العمومية هو الأكبر و الأسرع نموا مقارنتا بالقطاعات الأخرى رغم بعض الانخفاض إذا بلغ سنة 2015 نسبة 8.9 %و صولا الى 6.8% سنة 2014 وهدا راجع الى تركيز السلطات على البنية التحتية و استكمال المشاريع التي بدأت في البرامج الأخرى و التي على راسها الطريق السيار شرق غرب اضافتا الى مشروع عدل 2 الضخم من حيث عدد السكنات التي شرع في بنائها ، اما قطاع الصناعة فقط عرف معدلات نمو معتبرة مقارنة بالبرامج الأخرى اذ بلغ نسبة 3.4 %سنة2010 ليصل الى5.1 %سنة 2012 و4 %سنة 2014 و هذا راجع الجهود التي بذلتها السلطات في البرامج السابقة من اجل تحسين مناخ الاستثمار الصناعي من توفير للبنية التحتية و تسهيل النصوص و التشريعات المشجعة على ولوج ارباب العمل للاستثمار في القطاع الصناعي ، اما قطاع الخدمات العمومية فقط عرف هو الاخر نمو متقاربا خلال سنوات الدراسة اذ بلغ 5.7 %سنة 2010 ليصل الى 4.4 %سنة 2014 و هذا راجع الى سعي الدولة لتقديم الإدارة من المواطن من خلال تجديد و بناء فروع بلدية مستحدثة، في حين عرف قطاع الفلاحة نموا متذبذبا و هدا راجع بالدرجة الأولى الى الجفاف الذي طرب البلاد خلال هذه الفترة و اعتماد الفلاحة في الجزائر على مياه الامطار في الري حيث انتقل معدل نمو قطاع الفلاحة من4.8 %سنة 2010 الى 2.5 %سنة 2014 .

4.3.3 البرنامج الخماسي (2015-2019)

رصدت الدولة لهذا البرنامج 21000 مليار دج كان الهدف منه بلوغ نسبة نمو 7% مع حلول سنة 2019،كما كان يهدف الى إعطاء الأولوية لتنويع الاقتصادي و رفع حجم الصادرات خارج المحروقات و الاهتمام بتحسين الظروف المعيشية للسكان و دعم و تطوير البنية التحتية ،لكن و مع بدأ انخفاض أسعار البترول اواخر سنة 2014، قررت الدولة توقيف هذا البرنامج في نهاية سنة 2016 ،وبدأ برنامج جديد خلال فترة (2017-2019) رصد له مبلغ300 مليار دج استكمال ما تم البدا فيبه مع تجميد كل المشاريع التي لم ينطلق تنفيذها بعد إدا بدأت الدولة سياسة انفاقية جديد قائمة على ترشيد الانفاق العام.

- **انعكاس البرنامج الخماسي 2015-2019 على النمو الاقتصادي في الجزائر**

يبين الجدول التالي معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2015-2019

الجدول رقم 5 : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلا فترة 2015–2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو الاقتصادي	3.2	3.9	1.5	1.4	0.9

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للفترة 2015–2019

يبين الجدول اعلاه انخفاض في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة البرنامج الخماسي 2015-2019،إذ تم تسجيل معدل نمو 3.9 % سنة 2016 لينخفض سنة 2017 الى 1.5 %و1.4سنة 2018 و صولا الى ادنى نسبة مسجلة خلال كل فترة الدراسة أذ بلغ معدل النمو الاقتصادي 0.9 %سنة 2019،و يعود هذا الى تراجع اسعار البترول في نهاية سنة 2014 و تبني الدولة سياسة انفاقية تقشفية سنة 2017 ، الامر الذي ادي الى توقيف العديد من المشاريع التي برمجة

- **تطور معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال فترة 2015-2019**

من اجل تعمق اكثر في تحليل معدل النمو الاقتصادي خلال فترة 2015-2019 قمنا بإعداد الشكل رقم 9 الذي يظهر تطور معدلات النمو القطاعية .

شكل رقم 09: تطور معدلات النمو القطاعية خلال فترة 2015–2019

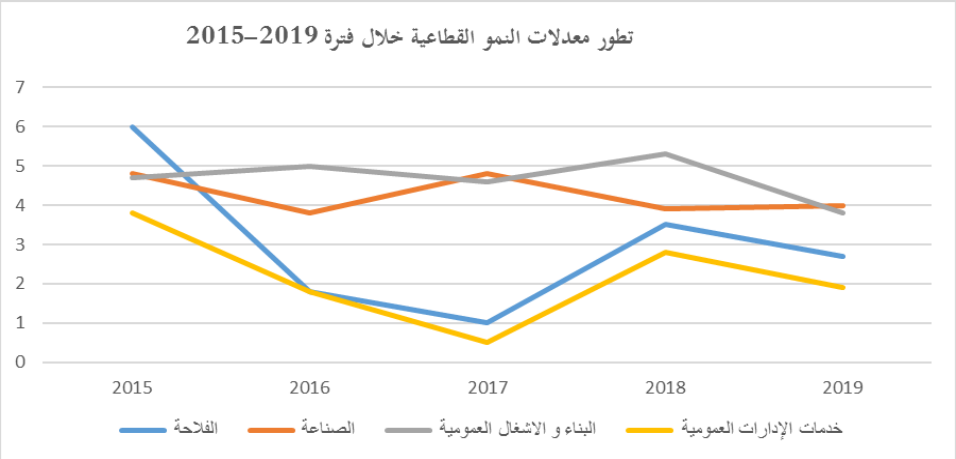

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للفترة 2015–2019

من الشكل اعلاه نلاحظ أن قطاع البناء و الاشغال العمومية عرف تراجعا كبيرا في معدل النمو مقارنتا بالبرامج السابقة أذ سجل معدلات نمو تترامح بين 5 %الى 3 % مقارنة بمعدل النوم في هدا القطاع في البرنامج السابق الذي كان يتراوح من8.9 %الى 6 .6% و هذا راجع الى تراجع في أسعار البترول الامر الذي فرض على السلطات في الجزائر اتخاذ تدابير تقشفية لتقليص حجم الانفاق و بعتار ان قطاع البناء و الاشغال العمومية من اكثر القطعات التي تتطلب اغلفة مالية ضخمة فقد تم توقيف العديد من المشاريع نظرا لتكلفتها العالية ،و عرف أيضا قطاع الصناعة معدلات نمو متدبدبة خلال هذه الفترة ،انخفاض معدل نمو في قطاع الخدمات العمومية بشكل كبير ليبلغ نسبة 0.5 % سنة 2017 و نسبة 1.9 سنة 2019 و هدا راجع لعمل الدولة على تقليل من النفقات خاصتا و ان مداخيل الدولة من البترول عرفت تراجعا كبيرا علما نها تمثل الجزء الأكبر من مداخيل البلاد، اما قطاع الفلاحة فقد عرف هو الاخر تراجعا كبيرا اذ بلغ ادنى مستوياته سنة 2017 بمعدل نمو قدر ب 1 % ليصل سنة 2019 الى 2.7 % وهذا راجع الى تراجع في دعم القطاع الفلاحي بسبب سياسة التقشفية إضافة الى

الفساد الذي عرفه هذا القطاع في توزيع المساعدات والمنح التي تقدمها الدولة نهيك عن الجفاف الناتج عن التغيرات المناخية

4.خاتمة:

من خلال هذه الدراسة يتبين أن الدولة الجزائرية تستعمل نفقات التجهيز لرفع معدل النمو الاقتصادي ،من خلال توجيه هذه النفقات نحو المجالات الخالقة للثروة من بناء ، اشغال عمومية ، فلاحة ،صناعة ،و الخدمات العمومية ، الا ان ذلك غير كافي فنسبة نفقات التجهيز الى نفقات العامة خلال فترة الدراسة كانت في اغلب السنوات لا تتعدى 40 % بينما يوجه الجزء الأكبر من الانفاق العام نحو نفقات التسيير التي لا تعد نفقات خالقة للثروة مباشرة ، نهيك على ان تمويل الانفاق العام يتم في اغلبه من خلال الإيرادات الناجمة عن تصدير المحروقات و هذا ما يعطي انطباعا سلبيا للوضعية الاقتصادية في الجزائر ، فالإيرادات من العملة الصعبة الناجمة عن تصدير البترول و المعروف بتقلب أسعاره يوجه الجزء الأكبر منها لتغطيت نفقات التسيير التي من المفروض ان يتم تغطيتها من خلال الضرائب و الرسوم و مختلف الإيرادات التي تحصل محليا بالعملة الوطنية .

أن إقرار العديد من البرامج التنموية خلال فترة الدراسة دليل على اردت الدولة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تحسين مناخ الاستثمار عن طريق تحسين البنية التحتية وبعث مشاريع تنموية ذات بعد محلي و وطني و تجسد ذلك في العديد من المشاريع مما اثر إيجابا على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة خلصنا الى عدد من النتائج تتمثل في:

- تعد النفقات العامة عموما ونفقات التجهيز خصوصا أداة فعالة في يد الدول لدعم النمو الاقتصادي.
- عرفت نفقات التجهيز تزايدا مستمرا طوال مدة من سنة 2000 الى سنة 2020 الا انها كانت تتناقص كنسبة من الانفاق العام في العديد من السنوات، فنفقات التسيير هي من كانت تمثل الجزء الأكبر من الانفاق العام
- عرف معدل النمو في قطاع البناء والاشغال العمومية تزايدا مستمرا كما انه مثل المعدل الأكبر بين معدلات القطاعات الأخرى ،مما يبين ان الدولة خصصت غلاف مالي ضخم لهذا القطاع باعتباره يمثل البنية التحتية و الأساسية للقطاعات الأخرى
- ان حجم نفقات التجهيز لم تعكس نمو الاقتصادي في الجزائر ، فقد خصصت الدولة مبالغ مالية ضخمة لكن معدل النمو الاقتصادي لم يتوافق مع ذلك.
- يمكن القول ان حجم الانفاق العام عموما و نفقات التجهيز خصوص يؤثر مباشرة على تطور معدل النمو ،الا ان الانخفاض في الانفاق العام .
- ان الارتفاع او الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بحجم الإيرادات التي تخصص لانفاق العام ما يعني ان أي تذبذب في أسعار البترول يؤثر على معدل النمو ، أي ان معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تتحكم فيه العوامل الخارجية التي تتحكم في أسعار البترول.

توصيات :

استكمالا لدراستنا يمكن ان نقدم بعض التوصيات التي قد تفيد في تحسين الوضع الاقتصادي في الجزائر و التي من بينها :

- اتخاذ مبدا ترشيد الانفاق العام كقاعدة أساسية يعمل بها في كل الظروف و ليس فقط عند تراجع أسعار البترول
- الابتعاد قليلا عن ذهنية الدولة ذا
- يجب على الدولة ان تتخلى عن بعض الأعباء التي تفرضها ذهنية الدولة الاجتماعية من مثل التحويلات الاجتماعية غير الضرورية و المبالغ فيها و تركيز تخصيص الجزء الاكبر من الانفاق العام لنفقات التجهيز ذات الطابع الاستثماري الخالق للثروة
- تقليص نفقات التسيير و العمل على تمويلها من خلال الإيرادات المحلية التي تجمع بالعملة الوطنية ، بينما تخصص إيرادات الصادرات لنفقات التجهيز التي لها مردودية اقتصادية
- العمل على تنويع الصادرات بالنظر الى ان صادرات المحروقات لا يمكن التحكم في أسعارها

5. قائمة المراجع:

- أشراق بن قدور. (2013). *تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي* . الاردن: دار الراية للنشر و التوزيع .
- بحري محمد الغناي. (2010). اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة (1999-2009). *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي*(3).
- بهلول مقران. (2011). علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي . *رسالة ماجستر*. كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3.
- سهيلة فريد النباتي. (2015). *التنمية الاقتصادية* . الاردن : دار الراية للنشر و التوزيع .
- طاقة محمد. (2010). *اقتصاديات المالية العامة* . الاردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع.
- علي خليل سليمان. (2000). *المالية العامة* . الاردن: دار زهران للنشر و التوزيع .
- محمد زكريا. (2014). دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر . *رسالة ماجستار* . كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بومرداس ، الجزائر .
- مسعود دراوسي. (2005). السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي . *اطروحة دكتوراه* . الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .
- وليد عبد الحميد عايب. (2010). *الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي* . مصر : مكتبة حسين العصرية .